الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الاقتصاد

إدارة التخطيط

التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي
2005

أكتوبر 2006

المحتويات

- مقدمـــــــة

- أبعاد النمو الاقتصادي على المستوى الإجمالي
  1- الناتج المحلي الإجمالي
  2- الاستثمارات الثابتة
  3- الاستهلاك النهائي
  4- التجارة الخارجية
  5- المالية العامة

- أبعاد النمو الاجتماعي
  1- السكان والمشتغلون
  2- الخدمات التعليمية
  3- الخدمات الصحية
  4- الرعاية الاجتماعية
- توقعات الأداء الاقتصادي لعام 2006

مقدمـــــــة

تمثل التنمية الاقتصادية أحد أهم أولويات وغايات المجتمع الإماراتي ، فلم يعـد معـدل النمـو الاقتصادي كافيـــا للحديث عن تحقيق التنمية وإنما يجب أن يترافق معها قياس توزيع الدخل، ، كمـا أن التنمية الاقتصادية وأن كانت أساسية ، إلا أنها لا تعبر بمفردها عن تنمية حقيقية بل لابد من إدخال عناصر أخرى تشمل الجوانـــب الاجتماعية والثقافية .فمحور التنمية وغايتها هم البـشر والإرتقـاء بقدراتهم ، كما أن التنمية البيئية كأحد أبعاد التنمية الشاملة تعد من المعايير المعتبرة لتحقيق التنمية.

لقد عرفت الدولة بدايات مشجعة في معالجة المحـاور الرئيـسية للتنميـة ، فحققـت معظـم القطاعات معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، إلا أنه في ظل معطيات اقتصادية جديدة محلية وعالميـة ، إستجدت قضايا كالبطالة أو اختلال الموازين التجارية مع الدول أو التضخم أو قـضايا الخصخـصة ، مما تطلب معالجة منهجية لتلك القضايا ، لذا بدأت عملية تطويرية تجلت في صدور منظومة تـشريعية ساهمت في إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وخلق المناخ الاستثماري المناسب للاستثمارات الأجنبيـة وتخفيض القيود على النشاط الاقتصادي .

لقد أكدت الدراسات أن السياسات الاقتصادية للإمارات كانـت الـضمانة الأساسـية التـــي ساهمت في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مما كان له الأثر في جعل الدولة من الدول الجاذبة للاستثمارات وخاصة أن الدولة ترتبط باتفاقات لتـشجيع وحمايـة الاسـتثمار ومنع الازدواج الضريبي مع الدول التي تمثل أهم الشركاء التجاريين .

وبفضل تلك السياسات الاقتصادية اجتذبت الإمارات خلال السنوات الأخيرة عـددا كبيـرا مـن الشركات العالمية التي تتخذ من مدن الدولة مقرا إقليميا لها فـــي مجالات عديدة كالمصارف وشركات تكنولوجيا المعلومات .

ولعل الاعتراف العالمي بما وصلت إليه دولة الإمارات من مكانة سيكون دافعا لمزيد من الإنجـاز خلال السنوات المقبلة ، مع إعطاء أولوية لمزيد من خطوات الانـدماج بالاقتـصاد العـالمي وتحريـر الخدمات المختلفة وإقرار المزيد من الإجراءات الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يرسخ مكانة الدولة كمركز تجاري ومالي عالمي في القرن الحالي .

وفي هذا التقرير السنوي نستعرض التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات بصورة موجزة عن عام مضى ، تشخيصا للواقع الاقتصادي والتنموي كأساس لعملية تنموية مستدامة .

والله ولي التوفيق

لبنى بنت خالد القاسمي
وزيرة الاقتصاد

أبعاد النمو الاقتصادي على المستوى الإجمالي

أتاح الوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال عام 2005 ، ظروفا مواتية لتطور وإنتعاش اقتصاد الدولة والخروج من كثير من الأزمات التي أثرت بشكل سلبي على الموازين الاقتصادية خلال السنوات القليلة السابقة ، واستفادت القطاعات الاقتصادية من الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام ، مما انعكس على معدلات النمو بشكل عام ، كذلك حققت الميزانية العامة للدولة فائضا لم يتحقق منذ الثمانينات من القرن الماضي ، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 330 مليار درهم عام 2004 إلى 357 مليار درهم عام 2005 (بالأسعار الثابتة) وبمعدل نمو قدره 8.2 % ، وانعكست هذه التطورات بشكل إيجابي على تطور القطاعات غير النفطية حيث ساهمت تلك القطاعات بنسبة 64 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 لتصل إلى 312 مليار درهم مقابل 263 مليار درهم عام 2004 (بالأسعار الثابتة) ويظهر هذا جليا في قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والنقل والتخزين والاتصالات ، وارتفع الفائض في الميزان التجاري من 101 مليار درهم عام 2004 إلى 162 مليار درهم عام 2005 نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من 109 مليار درهم عام 2004 إلى 160 مليار درهم عام 2005 وارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي من 249 مليار درهم عام 2004 إلى 263 مليار درهم عام 2005 .

وبهدف المحافظة على استمرارية معدلات النمو ، فقد نفذت استثمارات قدرها 94 مليار درهم عام 2005 بينما كانت في عام 2004 نحو 81 مليار درهم ، وتتميز هذه الاستثمارات بتركزها في المشروعات الإنتاجية إذ بلغت نسبتها 48.7 % من جملة الاستثمارات عام 2005 بينما أصبحت مشروعات الخدمات الإنتاجية تمثل 43.3 % في حين بلغت نسبة المشروعات الخدمية 7.9 % من جملة الاستثمارات في نفس العام.

وتعتبر التجارة الخارجية إحدى المؤشرات الهامة والتي تعكس الأوضاع الاقتصادية ، وخلال السنوات السابقة حققت التجارة الخارجية قفزات كبيرة فارتفعت قيمة الواردات من 191 مليار درهم عام 2003 إلى 265 مليار درهم وإلى 297 مليار درهم عامي 2004 ، 2005 ، كما ارتفعت قيمة الصادرات من 245 مليار درهم عام 2003 إلى 334 مليار درهم وإلى 424 مليار درهم خلال نفس الفترة .

ومن الظواهر الإيجابية في الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات عام 2005 ظهور الفائض في الحساب المالي الموحد للدولة بعد أكثر من عشرين عاما من العجز المالي بالميزانية العامة، فقد تحقق فائضا قدره 38.2 مليار درهم عام 2005 بعد أن كان هناك عجزا في عام 2004 بلغ حوالي 1.5 مليار درهم ، وهذا يرجع لارتفاع الإيرادات النفطية في عام 2005 بنسبة 52% عن عام 2004 .

1- الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 ما قيمته 485 مليار درهم بينما كان في عام 2004 حوالي 384 مليار درهم، أي بمعدل نمو بلغ 26.3 % بالأسعار الجارية، وهذه الزيادة تعود لسببين : الأول هو ارتفاع متوسط سعر برميل النفط من 36.1 دولار إلى 51 دولار عام 2005 ، مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي لقطاع النفط الخام بنسبة 43.2 عام 2005 والسبب الآخر يرجع إلى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي إذ بلغ معدل النمو لتلك القطاعات عام 2005 نحو 18.6 % .

وباستعراض الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا نجد أن القطاعات الإنتاجية ساهمت بما نسبته 58.8 % من إجمالي الناتج المحلي للدولة عام 2005 وقطاعات الخدمات الإنتاجية ساهمت بما نسبته 32 % وقطاعات الخدمات الاجتماعية بما نسبته 9.2 % وهذا يدل على اتجاه الاقتصاد الوطني نحو القطاعات الإنتاجية .

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

القيمة بالمليار درهم

القطاعات	2004	نسبة المساهمة %	2005	نسبة المساهمة %
إنتاجية	214.2	55.8	285.3	58.8
خدمات إنتاجية	128.1	33.3	155.1	32.0
خدمية	41.7	10.9	44.6	9.2
إجمالي	384	100	485	100

ومن المؤشرات الإيجابية ، الارتفاع المستمر في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية ، إذ بلغ عام 2005 نحو 312 مليار درهم بينما كان عام 2004 نحو 263 مليار درهم ، وهذا يعكس نجاح سياسة الدولة في تأسيس اقتصاد متنوع الموارد وراسخ له مقومات الاستمرارية ، وأصبحت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 64.3% عام 2005 .

ومن خلال متابعة هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا عام 2005 باستبعاد قطاع النفط يلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 19.5 % ويبرز هذا القطاع بما يمثله من طموحات ليكون القطاع الرائد والمعول عليه في تنوع مصادر الدخل بما يملك من أنشطة هامة مثل صناعات المنتجات النفطية والبتروكيماوية ، وصناعة تسييل الغاز التي أصبحت على مستوى عال وقادرة على تلبية الإحتياجات الداخلية والدخول للأسواق العالمية ، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية المتطورة وصناعة الألمونيوم وصناعة مواد البناء والاسمنت والأدوية .

ويأتي بعد ذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بمساهمته بنسبة 17 % في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو قطاع ترجع أهميته إلى أنه يزود عملية التنمية بما تحتاجه من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية ، كما يلبي الاحتياجات السكانية المتزايدة من السلع الاستهلاكية ، ويلعب القطاع الخاص دورا كبيرا بالنشاط التجاري في الدولة ويساهم القطاع الحكومي في هذا النشاط من خلال بعض المؤسسات مثل المؤسسة العامة لتسويق المنتجات النفطية ، ومراكز التسويق الزراعي .

وقد حقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته 11.5 % من الناتج المحلي للعام 2005 وذلك نتيجة لازدياد عدد الوحدات السكنية وغير السكنية ، فقد أوضحت البيانات الإحصائية أن عدد الوحدات السكنية وغير السكنية بلغ عام 2005 نحو 847 ألف وحدة بزيادة قدرها 180 ألف وحدة عن العام 1995 .

أما قطاع التشييد والبناء فقد حقق نسبة قدرها 11.2 % من إجمالي الناتج المحلي ، وهو تعبير عن نشاط جهاز المقاولات وإنجازاته من خلال الحركة العمرانية الواسعة التي تشهدها إمارات الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

ولازالت الدولة تعطي أهمية كبيرة للخدمات الحكومية المتمثلة في نشاط التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ، لذا نجد أن قطاع الخدمات الحكومية ساهم بنسبة 11.2 % من إجمالي الناتج المحلي للدولة .

وحقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 10.6 % ويرجع ذلك لضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت إلى هذا القطاع باعتباره أحد ركائز التنمية في الإمارات .

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2005

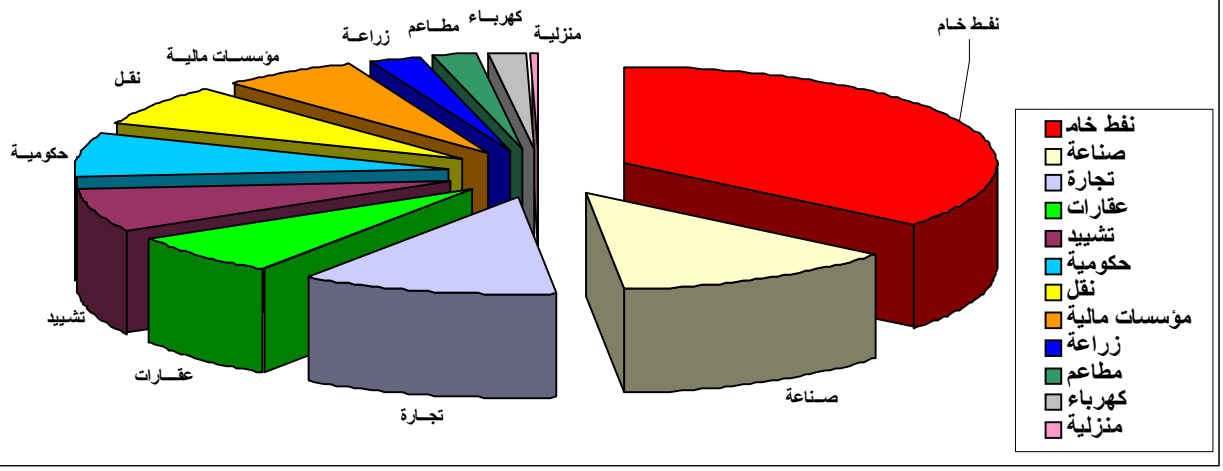

2- الاستثمارات الثابتة

إن الاستثمارات هي الأداة للتنمية ، لذا فإن دفع عجلة الاستثمار في دولة الإمارات يمثل أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية ، فليس هناك نمو اقتصادي إذا لم تكن هناك استثمارات جيدة في كل القطاعات ، فالاستثمار يخلق النمو ويؤمن استمراريته بل زيادته من سنة إلى أخرى .

من هذا المنطلق حرصت الدولة على تشجيع النشاط الاستثماري ويظهر ذلك من خلال تنفيذ مشروعات شملت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وبنظرة تحليلية إلى حجم الاستثمارات بالدولة في عام 2005 نجد أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الثابتة سنويا موزعة على القطاعات المختلفة ، بهدف تحقيق التنمية المتوازنة المنشودة ، فلقد نفذت الدولة استثمارات بلغت نحو 93.7 مليار درهم عام 2005 وبلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي في نفس العام نحو 19.3 % .

ولازال القطاع الخاص يلعب الدور الأكبر في الاستثمارات ، إذ حقق نسبة من الاستثمارات قدرها 50.9 % من جملة الاستثمارات المنفذة عام 2005 وتتوجه إستثمارات القطاع الخاص بشكل أساسي نحو قطاع الصناعات التحويلية والتجارة والمطاعم والفنادق والعقارات والنقل والتخزين ، بينما كانت نسبة الاستثمارات في القطاع العام 34.7 % تتركز في مجالات إستخراج النفط الخام وبعض الصناعات التحويلية والاتصالات ، كما حقق القطاع الحكومي ما نسبته 14.4 % من جملة الاستثمارات عام 2005 تركزت في الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية.

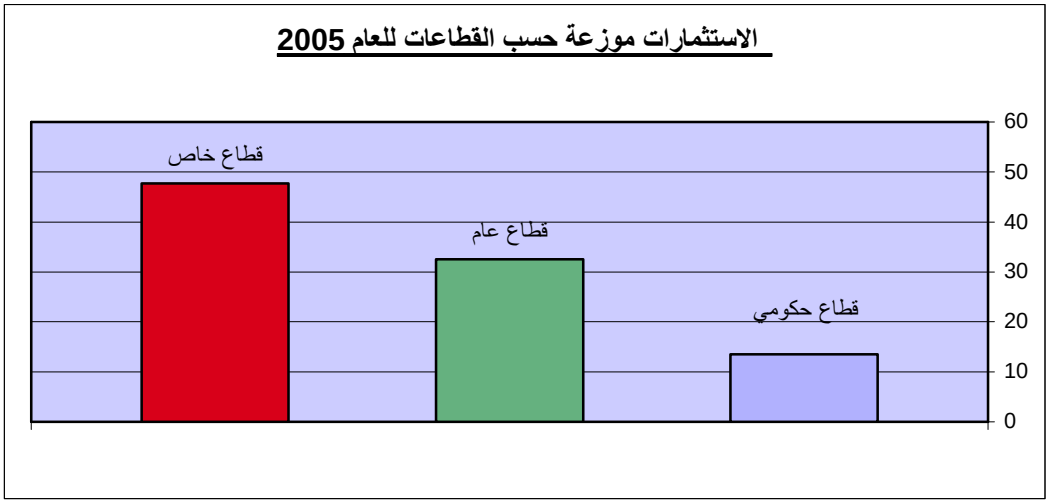

ويتتبع هيكل الاستثمارات في عام 2005 نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية استحوذت على ما نسبته 48.7 % من جملة الاستثمارات المنفذة بقيمة 45.6 مليار درهم توزعت على قطاعات الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والكهرباء والماء والتشييد والبناء والزراعة .

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد نفذت استثمارات بلغت قيمتها 40.7 مليار درهم وبنسبة 43.4 % من إجمالي الاستثمارات ، ويقود تلك القطاعات قطاع النقل والتخزين والاتصالات الذي حقق أكبر حجم من الاستثمارات وبقيمة بلغت 17.7 مليار درهم بتنفيذ مشروعات حيوية مثل الطرق الداخلية والخارجية والأرصفة والموانئ وتوسعة المطارات وشبكات اتصالات وخدمات تقنية على أعلى مستوى مما جعل دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربيا ،والمرتبة 28 عالميا في جاهزية التطبيقات التكنولوجية المتقدمة حسب مؤشر منتدى دافوس الاقتصادي العالمي ، أما قطاع العقارات فقد حقق استثمارات قدرها 10.4 مليار درهم وذلك إستمرارا للنهضة الكبيرة التي تشهدا الدولة في هذا المجال سواء على المستوى الاتحادي في فعاليات برنامج زايد للإسكان أو على المستوى المحلي وجهود البلديات في هذا المجال بجانب القطاع الخاص والذي يرى أن قطاع العقارات لازال يحقق عوائد أرباح جيدة .

وحقق قطاع الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية استثمارات بلغت 7.4 مليار درهم بنسبة 7.9 % من جملة الاستثمارات ، ويلاحظ أن هذا الحجم من الاستثمارات يأتي بعد استكمال غالبية الهياكل الخدمية الأساسية من مدارس ومستشفيات وعيادات ومؤسسات اجتماعية وأمنية خلال السنوات السابقة .

وبشكل عام هناك أربعة قطاعات إستحوذت على 61 % من جملة الاستثمارات بالدولة وهي النقل والاتصالات والصناعات التحويلية والاستخراجية والعقارات .

التوزيع القطاعي للإستثمارات

القيمة بالمليار درهم

القطاعات	2004	نسبة المساهمة %	2005	نسبة المساهمة %
الإنتاجية	37.3	45.9	45.6	48.7
الخدمات الإنتاجية	36.3	44.7	40.7	43.4
الخدمية	7.6	9.4	7.4	7.9
الجملة	81.2	100	93.7	100

3- الإنفاق الاستهلاكي النهائي

تعتبر اتجاهات نمو متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص (العائلي) من المؤشرات المهمة في قياس تطور مستويات المعيشة ، فخلال السنوات الماضية وعلى الرغم من الظروف المالية غير المستقرة التي نتجت عن تذبذب عوائد عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام ، فإن الإنفاق الاستهلاكي النهائي لم يتأثر بل أنه في زيادة من خلال الجهود المستمرة في تطوير وتحسين مستويات المعيشة للسكان ، حيث عملت الحكومة على الاستمرار في تطوير ونشر الخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان والمرافق .

تشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي قد أرتفع من 247.8 مليار درهم عام 2004 إلى 278 مليار درهم عام 2005 بمعدل نمو سنوي قدره 12.2 % وكانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 64.5 % انخفضت هذه النسبة عام 2005 إلى 57.3 % ، وهذا مؤشر إيجابي يؤثر على حجم الاستثمار والادخار بالدولة ، كما أن معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي (12.2 %) يقل عن معدل نمو الناتج المحلي عام 2005 (26.3 %) مما يسمح بتزايد الادخار والاستثمار ومن ثم الحفاظ على احتمالات النمو المستمر .

الإنفاق الاستهلاكي النهائي

مليار درهم

البيان	2004		2005		معدل النمو السنوي
إنفاق حكومي	48.8	% 19.7	54	% 19.4	10.6
إنفاق خاص	199	% 80.3	224	% 80.6	12.6
إنفاق استهلاكي نهائي	247.8	% 100	278	% 100	12.2
الناتج المحلي الإجمالي	384		485		26.3

وبتحليل مجمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي نلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في عام 2005 يمثل 19.4 % بينما يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي) 80.6 % وأن معدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي 10.6 % وهو يقل عن معدل النمو السنوي للإنفاق الخاص والبالغ 12.6 % بسبب ترشيد الإنفاق وقدرة الحكومة على السيطرة على مصروفاتها ، أما الزيادات في الاستهلاك العائلي فهذا يرجع للزيادة السكانية السنوية ، وكذلك ارتفاع مستوى معيشة السكان والميل الحدي للاستهلاك والارتفاع في اسعار كافة السلع الخدمية والاستهلاكية ، فتشير البيانات إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع من 111 % عام 2004 إلى 117.8 % عام 2005 .

4- التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية عنصرا مؤثرا في اقتصاد الدولة ، وتشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 149 % وهو ما يعكس ارتباط اقتصاد الدولة بالعالم الخارجي تصديرا واستيرادا .

هيكل التجارة الخارجية للعام 2005

بالمليار درهم

الصادرات السلعية		الواردات السلعية	
نفط خام	160	سلع استهلاكية	104
منتجات نفطية	21	سلع وسيطة	107
غاز	21	سلع رأسمالية	86
صادرات صناعية وزراعية	18		
صادرات مناطق حرة	64		
إعادة تصدير	140		
الإجمالي	424		297

وتشير البيانات على تطور حجم الفائض في الميزان التجاري من 69 مليار درهم عـــام 2004 إلى 127 مليار درهم عام 2005 .

وبالنظر في هيكل التجارة الخارجية ، نجد أن قيمة الصادرات السلعية نمت فـــي عـــام 2005 بنسبة 27 % حيث إرتفعت من 334 مليار درهم عام 2004 إلى 424 مليار درهم عام 2005

ويمثل النفط الخام 38 % من قيمة حجم الصادرات بينما تمثل إعادة التصدير ما نسبته 33 % وبقية الصادرات ما بين منتجات نفطية وغاز وصادرات مناطق حرة وصادرات أخرى .

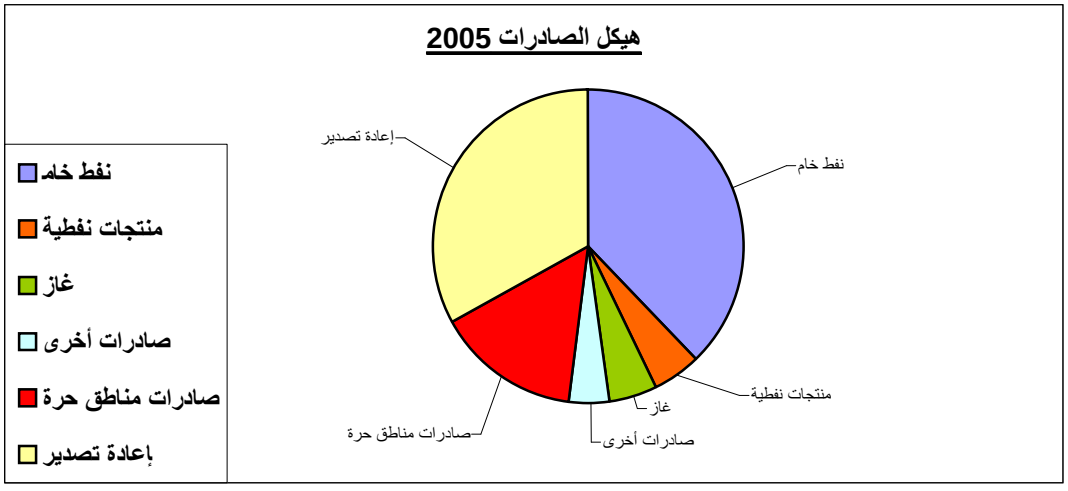

وعند تناول قيمة الواردات السلعية نجد أنها زادت بنسبة 12 % فقد كانت عام 2004 حـــوالي 265 مليار درهم ارتفعت لتصبح 297 مليار درهم وقد شكلت الواردات الاستهلاكية مـــا نـــسبته 35 % والواردات الوسيطة 36 % ، والواردات الرأسمالية 29 % من مجمل الواردات

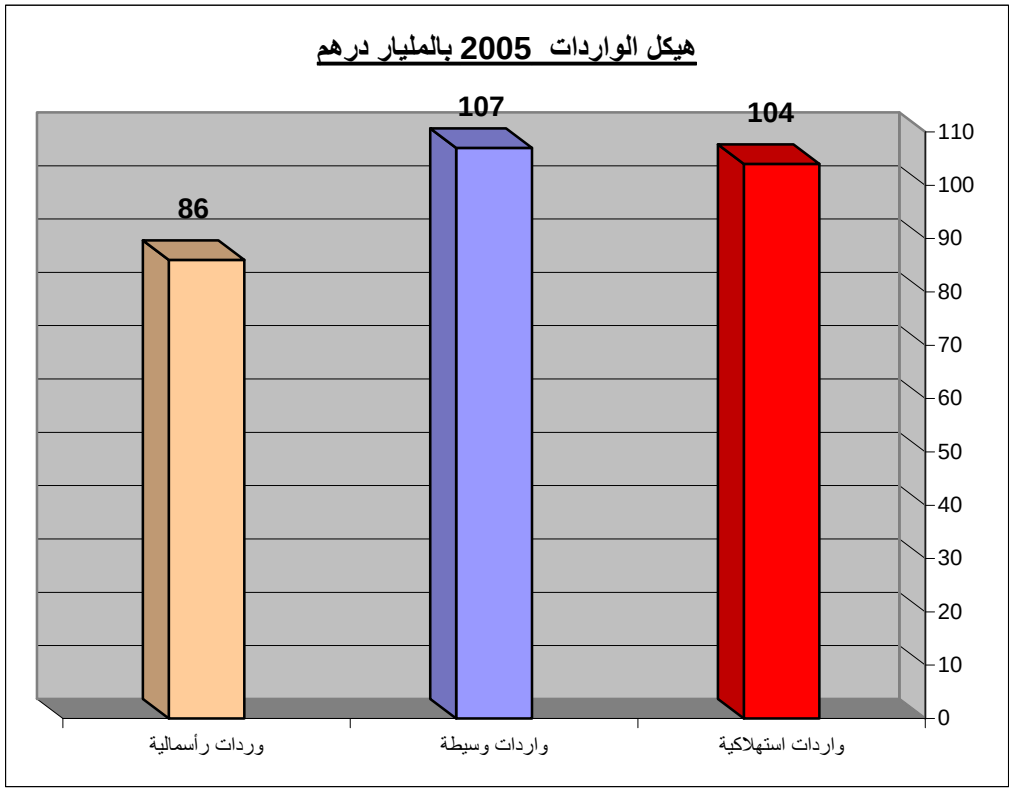

5- المالية العامة

للفائض النهائي أهمية كبيرة في الحسابات المالية ، وله أهمية خاصة في الدول النفطيـــة ، إذ أن وجود فائض بالميزانية العامة حماية لاقتصاد الدولة ضد تقلبات الأسواق النفطية ، وتذبذب الأسعار ووجود فائض يعطي حركة التنمية الاستمرارية المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

فقد عانى اقتصاد الإمارات منذ الثمانينات من القرن الماضي من العجز في الموازنة العامـــة ، وسعت الدولة بأجهزتها المالية في وضع السياسات التي تهدف إلى إصلاح الوضع المالي وتقليل العجز ، فقامت بترشيد النفقات واستخدام ميزانية البرامج والأداء والعمل على تنشيط وتنمية موارد الدولة .

ونتيجة لإرتفاع الإيرادات العامة إلى 160.5 مليار درهم بمعدل زيـــادة قـــدره 69.3 % عـــام 2005 مقارنة بعام 2004 ، وزيادة النفقات العامة إلى 122.3 مليار درهم عام 2005 بمعـــدل زيـــادة

قدره 27 % عن عام 2004 وهو أقل من معدل زيادة الإيرادات، مما انعكس على الفائض النهائي الذي بلغ 38.2 مليار درهم مقارنة بعجز بلغ 1.5 مليار درهم عام 2004

ويعزى الارتفاع في حجم الموارد العامة إلى الزيادة التي تحققت في عوائد النفط والغاز والذي بلغ عام 2005 نحو 111.4 مليار درهم مقارنة ب 73.3 مليار درهم عام 2004 وبمعدل زيادة قدره 52 % ، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية (جمارك) بمعدل زيادة قدره 6.2 % وكما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (الرسوم وأرباح وعوائد المؤسسات والنفط والغاز) بنسبة 76.4 عن عام 2004 .

الماليـــــــة العـــــامة

بالمليار درهم

البيان	2004	2005	معدل النمو %
الإيرادات	94.8	160.5	69.3
ضريبية	9.6	10.2	6.3
غير ضريبية	85.2	150.3	76.4
نفط وغاز	73.3	111.4	52.0
النفقات	96.3	122.3	27.0
جارية	81	77	- 4.9
إنمائية	15.2	13.5	- 11.2
قروض	0.1	31.8	-
العجز/ الفائض	-1.5	38.2	-

وتحرص الدولة على المحافظة على مستوى لائق من الخدمات وتسعى لتطوير العمل الحكومي بما يرفع من كفاءة العمل ويزيد من الإنتاجية عن طريق تحسين بيئة العمل ، لـذلك ارتفعـت النفقـات العامة من 96.3 مليار درهم عام 2004 إلى 122.3 مليار درهم عام 2005 وتمثل النفقات الجارية بما تشمل من أجور ومستلزمات الإنتاج والتحويلات الجارية ما نسبته 63 % من جملة الإنفاق عام 2005 والنفقات الإنمائية 11 % والتحويلات الرأسمالية والقروض 26 % .

لقد كان من أولويات السياسة المالية عدم المساس بالخدمات الأساسية المقدمـة مـن وزارات الدولة وذلك من خلال رفع كفاءة الإنفاق على الوزارات الخدميـة ورفـع نـسبة تنفيـذ المـشروعات الاتحادية والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية .

أبعاد التنمية الاجتماعية

أن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية، لا يمكن أن يتحقق في غياب التنمية البشرية، ولذلك شهدت السنوات السابقة مزيدا من الاعتراف بدور راس المال البشري من خلال الاهتمام بالخدمات التعليمية والرعاية الصحية والتطور التكنولوجي.

لقد سعت الدولة لتنفيذ سياسات اجتماعية متكاملة آخذه في الاعتبار الخصائص والقيم الثقافية والاجتماعية التي يتميز بها مجتمع الإمارات في مواجهة التحديات والقضايا التي تؤثر على النسيج الاجتماعي للدولة، من هنا جاء التركيز والاهتمام بالإنسان في كافة المراحل والمستويات وخاصة الفئات التي كانت في حاجة ماسة للخدمات والرعاية مثل المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، حيث عملت البرامج والخطط عملت على خلق المناخ الصحي للنهوض بتلك الفئات، ويظهر هذا جليا في مساهمات المرأة في برامج التنمية ودورها المتزايد في المجتمع سواء من حيث العمل والتعليم وكذلك في النهوض بالطفولة وإعطاءها الرعاية بكل صورها حتى ينشأ جيلا صحيح الجسم والنفس يتحمل المسئولية في ظروف عالمية متغيرة .

1. السكان والمشتغلون

لا شك أن هناك علاقة قوية تربط بين السكان والتنمية يتأثر ويؤثر كل منهما في الآخر وينتج عن هذه العلاقة الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية تنعكس على مسار نهضة المجتمع ونموه في كافة القطاعات ، من أجل هذا قامت وزارة الإقتصاد بإجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت عام 2005 للتعرف على التركيب النوعي والعمري والتوزيع الجغرافي للسكان والقوى العاملة والخصائص الأخرى للسكان على اعتبار أنها عنصرا أساسيا في عملية التنمية وهي في نفس الوقت نتاج النظام الاقتصادي والاجتماعي بالدولة .

لقد أسفرت النتائج الولية للتعداد العام للسكان 2005 أن العدد الإجمالي للسكان في الدولة قد بلغ 4104 ألف نسمة يمثل المواطنين منهم 20.1 % وتشكل الإناث منهم بما نسبته 49.3 % كما تمثل نسبة الذكور لإجمالي السكان بالدولة 70.2 % والإناث 29.8 % .

توزيع السكان حسب الجنس والجنسية 2005

ألف نسمة

البيان	مواطنون	%	غير مواطنون	%	إجمالي	%
عدد	825	100	3279	100	4104	100
ذكور	418	50.7	2464	75.1	2882	70.2
إناث	407	49.3	815	24.9	1222	29.8

*نتائج تعداد السكان 2005 بالأسلوب النظري.

ولقد بلغ نسبة من هم في سن العمل 57.8 % من جملة المواطنين ، كما بلغت نفس الفئة مانسبته 83.7 % من جملة غير المواطنين .

كما كانت نسبة الأمية (للسكان 10سنوات فأكثر) بين المواطنين 8.8 % ، في حين بلغت لغير المواطنين 9.1 % كما بلغت نسبة المواطنين الحاصلين على الثانوية العامة 31.5 % من إجمالي المواطنين بينما بلغت النسبة لغير المواطنين 23.8 % من إجمالي غير المواطنين، وبلغت نسبة المواطنين الحاصلين على شهادات جامعية وما فوقها 11 %من إجمالي المواطنين بينما بلغت النسبة عند غير المواطنين حوالي 18.4 % .

تشير تقديرات المشتغلين إلى أن عددهم في عام 2004 قد بلغ 2458 ألف عامل بينما ارتفع هذا العدد في عام 2005 ليبلغ 2595 ألف عامل بنسبة 63 % من جملة السكان ، وعند توزيع المشتغلين على القطاعات نجد أنه في عام 2005 استحوذت القطاعات الإنتاجية على ما نسبته 42.9 % من جملة المشتغلين أما قطاعات الخدمات الإنتاجية استحوذت على 34.7 % من الإجمالي والقطاعات الخدمية 22.4 % .

التوزيع القطاعي للمشتغلين

بالألف عامل

البيان	2004	%	2005	%
قطاعات إنتاجية	1050	42.7	1114	42.9
قطاعات الخدمات الإنتاجية	837	34	900	34.7
قطاعات خدمية	571	23.3	581	22.4
الإجمالي	2458	100	2595	100

2. الخدمات التعليمية

تحرص الدولة على إحداث تطورات مستمرة في مجال التعليم كونه عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية البشرية ، فتعمل على توفير التعليم الحديث والمتطور والاهتمام بقدرات الطالب ورفع درجة تأهيله للتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية .

لقد حرصت الحكومة على انتشار المدارس والجامعات والارتقاء بمستواها من حيث التجهيزات والأدوات والمعامل والمكتبات ، فارتفعت النفقات على الخدمات التعليمية (التعليم العام) من 4215 مليون درهم عام 2004 إلى 4625 مليون درهم عام 2005 وكذلك ارتفعت النفقات على التعليم العالي بأنواعه العام والتقني من 1551 مليون درهم عام 2004 إلى 1562 مليون درهم عام 2005 .

وانعكست تلك النفقات على رفع مستوى الخدمات المقدمة لنجاح العملية التعليمية بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين نوعية التعليم من حيث المناهج التي تتماشي مع التطورات المحلية والعالمية والتي تؤهل الطالب الجامعي للانخراط في سوق العمل مع التركيز على الجوانب التقنية .

وتشير البيانات إلى أن عدد المدارس الحكومية زاد من 758 مدرسة عام 2005/2004 إلى 759 مدرسة عام 2006/2005 بينما انخفضت أعداد الفصول من 12513 فصل إلى 12417 فصل ، وانخفض عدد الطلاب من 287 ألف طالب يمثل المواطنون منهم 76.6 %عام 2005/2004 إلى 277 ألف طالب عام 2006/2005 المواطنون 78.3 % .

وانخفضت كثافة الفصل من 23.6 طالب إلى 23.1 طالب بين عامي 2004، 2005 .

ولقد أرتفع عدد الدارسين بالتعليم العالي الحكومي من 33.4 ألف طالب وطالبة إلى 34.1 ألف طالب وطالبة في نفس الفترة ، وبلغ عدد طلبة التعليم العالي والجامعي حكومي وخاص في العام 2005

(70798 طالب وطالبة) يشكل المواطنون ما نسبته 62.2% . في حين بلغ عـدد جامعـات وكليـات التعليم العالي الحكومي والخاص (32) جامعة وكلية .

3. الخدمات الصحية

انطلاقا من مفهوم أن صحة الإنسان في الإمارات ركن أساسي من أركان التنميـة البـشرية ، ومحور هام في برامج التنمية بشكل عام ، ركزت الدولة جهودها لتوفير مستوى راق مـن الخـدمات الأساسية لمواطنيها وكافة السكان ، خاصة في قطاع الصحة وتنفيذ بـرامج متطـورة تخـدم الجانـب الوقائي بالإضافة للجانب العلاجي وإعطاء اهتمام كبير بالقطاع الطبي الخاص ، وبدا العمـل بالتـأمين الصحي الشامل للعاملين بالدولة للوافدين ، وتوسيع قاعدة الخدمات الصحية لتصل إلى كـل المنـاطق مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية الأولية والرعاية الطبيـــــــة والتأهيلية .

وحرصت الدولة على الحفاظ على المستوى المتقدم للخدمات الصحية حيث بلغ الإنفـاق علـى الخدمات الصحية 1165 مليون درهم في ميزانية 2005 .

ولم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية عند قيام اتحاد دولة الإمارات تتعدى 7 مستـشفيات تضم 700 سرير علاجي ، 12 مركزا صحيا ، إلا أن وزارة الصحة والدوائر الصحية الحكومية والقطاع الخاص قاما بإنشاء العديد من المستشفيات حتى بلغت عام 2005 نحو 70 مستـشفى تـضم 7730 سريرا ، 61 مركزا صحيا ، وبلغ عدد الأطباء البشريين 6834 طبيبا ، وعدد الـصيادلة 2470 وعـدد أطباء الأسنان 1368طبيبا ، وعدد الممرضين 13636 ممرض وتشير مؤشرات الخدمات الصحية عـام 2005 إلى أن عدد السكان لكل طبيب بلغ 600 فرد وعدد السكان لكل صيدلي 1661 فرد وعدد السكان لكل ممرض 300 فرد .

وكانت منظمة الصحة العالمية أعلنت خلو دولة الإمارات من مرض شلل الأطفـال ، كمـا تـم الإعلان عن خلو الدولة من مرض الملاريا ، كما حققت الدولة إنجازات مهمة فـي مجـالات تخفـيض وفيات الأطفال ورفع معدل العمر المتوقع للسكان .

4. الرعاية الاجتماعية

شكل البعد الاجتماعي سمة مميزة لجهود التنمية وخاصة في إنسان الإمارات ، فالدولة تقـوم بدور حيوي وملموس في مجال العناية بالمواطن ، خاصة الفئات التي تواجه صعوبات أو التي لا يتوفر لها لسبب أو لآخر القدرة على النهوض بذاتها حتى تتوفر الحياة الكريمة لكل مواطن على هـذه الأرض الطيبة ، وفي هذا المجال يقوم قانون الضمـــــــان الاجتماعي بدور حيوي في توفير مـصدر دخـل

وصرف معاشات شهرية لفئات الأيتام والعجزة والأرامل والمطلقات والفتيات غير المتزوجات وكبار السن واسر السجناء الذين لا يتوافر لهم مصدر دخل كاف أو لا يوجد عائل قادر على الإنفاق عليهم .

وتشير البيانات أن عدد حالات المساعدات الاجتماعية بلغت 33894 حالة عام 2004 صرفت مساعدات قيمتها 658 مليون درهم ، انخفضت الحالات عام 2005 إلى 31541 حالة صرفت 783.5 مليون درهم ، وأكثر الحالات احتياجا للمساعدات هي حالات الشيخوخة التي تمثل 31.2 % من جملة الحالات وحالات الطلاق التي تمثل 17.6 ، وحالات العجز المادي التي تمثل 12.1 %.

كما أن هناك العديد من برامج الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم للقيام بدورهم جنبا إلى جنب مع إخوانهم المواطنين ، فمراكز رعاية وتأهيل المعوقين تقوم بدور حيوي في تأهيل المعوقين وتدريبهم مهنيا ومعرفيا وصقل مواهبهم وتوفير الأجهزة التعويضية لهم ، ولقد بلغ عدد مراكز رعاية وتأهيل المعوقين 32 مركز ما بين حكومي ومحلي وقطاع أهلي وخاص .

وفي مجال العناية بالأطفال تم إنشاء العديد من دور الحضانة التي تقدم خدماتها على أسس تربوية وصحية سليمة، ولقد بلغ عدد دور الحضانة بالدولة 122 دار عام 2005.

وحظيت المرأة باهتمام دائم ومتواصل ليس فقط لأنها نصف المجتمع، ولكن أيضا لقدرتها على الإسهام الإيجابي في التنمية الوطنية، فانتشرت برامج تنمية قدرات المرأه من خلال جمعيات المرأه وفي المراكز الاجتماعية التي تقدم أنشطة تخدم الأسرة وتنمي قدرات المرأة وترفع من وعيها بدورها في المجتمع.

توقعات الأداء الاقتصادي لعام 2006

ستتأثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بما يتحقق في قطاع النفط ، حيث لازالت الدولة (مثل كل دول الخليج) تتأثر بالأحداث التي تجري في سوق النفط .

فنتيجة للارتفاع في العوائد النفطية ستستمر الحالة الجيدة من الانتعاش الاقتصادي والتطورات الإيجابية ، فمن المتوقع ارتفاع متوسط سعر البرميل إلى 67 دولار بينما كان سعره 51 دولار عام 2005 .

ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 597 مليار درهم بمعدل نمو قدره 23 % عن عام 2005 ، وسيستمر نمو القطاعات غير النفطية بسبب الدور المتنامي التي تعطيه الدولة للقطاعين العام والخاص لأداء اقتصادي متوازن في عدة قطاعات كالاتصالات والسياحة والعقارات والتشييد والبناء .

ومن المنتظر أن يستمر الاستثمار المحلي في ارتفاعه ليصل إلى 117 مليار درهم بمعدل نمو قدره 24.9 % عن عام 2005 بسبب حجم المشروعات التي تنفذ في مختلف إمارات الدولة والتي

تغطي قطاع إنشاء الطرق وتوسعة المطارات بالإضافة إلى النهضة العمرانية التي تشمل إمارات الدولة ، ودور مشروع زايد للإسكان في هذا المجال .

ومن المتوقع أن ترتفع قيم صادرات الدولة السلعية لتصل إلى 514 مليار درهم بمعدل نمو قدره 21 % عن عام 2005 والتي يمثل فيها النفط ما نسبته 40 % ، كما من المتوقع أن ترتفع قيمة واردات الدولة السلعية إلى 306 مليار درهم بمعدل نمو قدره 3 % عن عام 2005 .

وفي ظل الارتفاع في العوائد النفطية ، من المتوقع أن يستمر الفائض في الميزانية العامة للدولة كما كان العام الماضي في ظل التحكم في الإنفاق الحكومي العام بما لا يخل بالواجبات الوظيفية للأداء الحكومي .

وعلى صعيد السياسات فلا شك أن الدولة تبذل جهودا كبيرة للحد من معدل التضخم وغلاء المعيشة والذي يمكن للحكومات المحلية المساهمة في التحكم فيه من خلال السيطرة على مستوى ارتفاع إيجارات المساكن بكل إمارة ، والسيطرة على أسعار الوقود ، إضافة إلى جهود وزارة الاقتصاد في محاولاتها للحد من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وسيكون للقرار رقم 24 لسنة 2006 بشأن حماية المستهلك بالغ الأثر خلال هذا العام والأعوام المقبلة للحد من غلاء السلع الاستهلاكية ومحاربة الاحتكار .

أن اقتصاد الدولة قادر على النمو وبقوة في ظل الظروف الراهنة ومع ما تحرص الحكومة على تطبيقه من سياسات موجهه لتوسعة الاقتصاد المحلي وتعزيز قوته والمحافظة عل استقراره .

أن اقتصاد الإمارات يحقق لنفسه موقعا رياديا ضمن كافة قوائم تصنيف الأداء والتنافسية والمناخ الاستثماري الأكثر تميزا ، ويرجع هذا إلى السياسات الرشيدة التي تسهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية و قادرة على استقطاب الشركات من كافة التخصصات ومن مختلف أنحاء العالم .

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(Mn. Dh. / At Constant 2000Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الثابتة لسنة2000)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**306919.4**	**283232**	**257763**	**230061**	**222568**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	10394	9806	8942	8915	8844	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	95968	94415	91763	80856	87402	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	95123	93625	91025	80138	86700	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	845	790	738	718	702	* المحاجر
- Manufacturing Industries	47894	45570	39170	36305	35062	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7214	6412	5777	4890	4842	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	29694	25821	23809	20355	17188	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	44202	38105	32293	26918	22390	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	7418	6395	5700	5477	5220	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	26517	23260	21121	19586	18296	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	30832	27046	23272	21537	19375	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	6786	6402	5916	5222	3949	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	25358	22050	18954	16810	16666	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	30099	29509	28222	26011	26344	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2126	2005	1970	1952	1900	- الخدمات المنزلية
Less :Imputed Bank Services	6914	6285	5598	5530	5125	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**357588**	**330511**	**301311**	**269304**	**262353**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**262465**	**236886**	**210286**	**189166**	**175653**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

* أولية

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الأقتصادية

(Mn. Dh./ Current Prices)

(مليون درهم / بالاسعار الجارية)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector:	**427364**	**334401**	**274873**	**231348**	**213614**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock and Fishing	11028	10100	9152	9105	8862	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	174114	124801	92901	73277	75687	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	173195	123973	92136	72552	74990	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	919	828	765	725	697	* المحاجر
- Manufacturing Industries	61194	48614	42215	37710	35132	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7935	6720	6009	4930	4890	- الكهرباء والغازوالماء
- Constraction	34980	28971	26072	21478	17446	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	52998	43458	35460	28894	22838	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	8946	7343	6525	6025	5435	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	32642	27263	24692	21742	19595	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	35920	30018	25355	22524	19662	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	7607	7113	6492	5663	4067	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**28426**	**23207**	**19902**	**17314**	**16845**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**34735**	**32463**	**30737**	**27864**	**27029**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2382	2126	2065	2030	1940	- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	7395	6662	5825	5700	5192	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**485512**	**385535**	**321752**	**272856**	**254236**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**312317**	**261562**	**229616**	**200304**	**179246**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

* أولية

WORKERS BY ECONOMIC SECTORS

(Worker)

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(مشتغل)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**2089972**	**1967326**	**1858039**	**1715383**	**1497125**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	191091	168574	166428	163192	154043	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	38303	35575	32911	31702	30248	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	32864	30015	28073	27197	25945	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	5439	5560	4838	4505	4303	* المحاجر
- Manufacturing Industries	333180	319384	299064	276476	246910	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	33861	28848	28359	26591	31370	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	528991	497974	473577	420896	305477	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	497345	478716	450208	415974	370827	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	115435	109931	98509	94930	84001	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	161122	147807	142548	130923	127243	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	77070	73817	67107	63664	56495	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	113576	106700	99328	91035	90511	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**30701**	**27011**	**26368**	**25724**	**24825**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**283210**	**264568**	**250174**	**237368**	**214226**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	220255	200240	199731	197825	192846	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**2624139**	**2459145**	**2334312**	**2176300**	**1929022**	**المجموع**

*Pre.

* أولية

COMPENSATION OF EMPLOYEES BY ECONOMIC SECTORS

(Million Dirhams)

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**65179.6**	**59052**	**55174**	**47478**	**42851**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	3333	2719	2619	2539	2519	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	3022	2453	2406	2316	2220	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	2857	2312	2272	2187	2104	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	166	141	134	129	116	* المحاجر
- Manufacturing Industries	8333	7448	6865	6223	5598	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	1827	1526	1451	1386	1333	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	15601	15244	14268	10238	9641	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	14874	13532	12709	11287	9247	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	2757	2454	2153	2053	1907	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	10372	9316	8626	7745	6733	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	1891	1689	1532	1393	1306	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	3169	2671	2545	2298	2347	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**3961**	**3223**	**3122**	**3015**	**2881**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**34631**	**29994**	**28565**	**26579**	**23252**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	2621	2126	2065	2030	1940	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**106393**	**94395**	**88926**	**79102**	**70924**	**المجموع**

*Pre.

* أولية

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION

(Million Dirhams)

اجمالي تكوين رأس المال الثابت

(مليون درهم)

SECTORS	2005*	2004	2003	2002	2001	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**89093**	**77469**	**69682**	**59318**	**56775**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	2653	2241	2071	2097	1997	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	11061	9564	8651	8111	7694	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	10804	9350	8445	7925	7530	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	257	214	206	186	164	* المحاجر
- Manufacturing Industries	16011	14303	12360	11275	9583	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	7957	7120	5867	5740	5359	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	4719	4138	3804	3068	3043	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	5054	4815	3932	3267	2517	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	6665	6490	5717	3884	3227	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	17144	14689	13986	10465	10760	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	13696	10324	9787	8722	9849	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	4132	3785	3507	2689	2746	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**872**	**500**	**710**	**606**	**603**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**3833**	**3286**	**2713**	**2480**	**2800**	**قطاع الخدمات الحكومية**
TOTAL	**93798**	**81255**	**73105**	**62404**	**60178**	**المجموع**

*Pre.

* أولية

G. D. P. BY TYPE OF EXPENDITURE

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(Million Dirhams) (مليون درهم)

EXPENDITURE	2005 *	2004	2003	2002	2001	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure	**275328**	**247841**	**205499**	**186076**	**160363**	**ـ الإنفاق الإستهلاكي النهائي**
– Government Final Consumption	53979	48850	46057	41818	41700	ـ الانفاق الاستهلاكي الحكومي
– Private Final Consumption	221349	198991	159442	144258	118663	ـ الانفاق الاستهلاكي الخاص
- Gross Fixed Capital Formation	**93798**	**81255**	**73105**	**62404**	**60178**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت**
- Change In Stocks	**5724**	**4505**	**2950**	**2870**	**2792**	**ـ التغير في المخزون السلعي**
- Export of Goods And Services	**478691**	**345269**	**255380**	**199647**	**186516**	**ـ الصادرات من السلع والخدمات**
-Goods	464745	334182	245160	190142	177800	ـ السلع
-Services	13946	11087	10220	9505	8716	ـ الخدمات
Less : Imports of Goods And Services	**362959**	**288388**	**211786**	**175711**	**154441**	**ناقصا : الواردات من السلع والخدمات**
-Goods	334794	264722	191241	156641	136961	ـ السلع
-Services	28165	23666	20545	19070	17480	ـ الخدمات
Indirect Taxes (Net)	**5071**	**3947**	**3396**	**2430**	**1172**	**الضرائب غير المباشرة (صافي)**
G. D. P. At Basic Prices	**485512**	**386535**	**321752**	**272856**	**254236**	**الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس**

* Prel. * اوليـــــــة

G. D. P. AT BASIC PRICES BY EMIRATES

الناتج المحلي الإجمالي باسعار الاساس حسب الإمارة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

EMIRATES	2005*	2004	2003	2002	2001	الامـــارات
ABUDHABI	286545	217096	178840	150100	148439	أبوظبي
DUBAI	140200	118428	97743	80494	66028	دبي
SHARJAH	35718	30422	27014	25351	24054	الشارقة
AJMAN	5967	5213	4925	4467	4230	عجمان
Umm Al-Quwain	2033	1749	1630	1546	1439	أم القيوين
FUJEIRAH	5797	4793	4404	4115	3728	الفجيرة
RAS AL-KHAIMAH	9252	7834	7196	6783	6318	رأس الخيمة
TOTAL	**485512**	**385535**	**321752**	**272856**	**254236**	**المجموع**

* Prel.

* اوليـــــــة

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY EMIRATES

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب الامارات

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

EMARATES	2005 *	2004	2003	2002	2001	الامـــــارات
Abu Dhabi	41459	37001	34245	31159	30769	ابو ظبي
Dubai	37801	31795	27534	21174	19486	دبي
Sharjah	7973	6804	6250	5572	5460	الشارقة
Ajman	2251	1863	1591	1329	1410	عجمان
Umm AlQuwain	656	539	511	447	450	ام القيوين
Ras Alkhima	2251	2004	1789	1577	1506	راس الخيمة
Alfujeirah	1407	1249	1185	1146	1097	الفجيرة
TOTAL	35718	81255	73105	62404	60178	المجموع

* Prel.

* اوليـــــــة

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS **الأرقام القياسية لأسعار المستهلك**

(2000 = 100) (100=2000)

Major Expenditure Groups	2005 *	2004	2003	2002	2001	الوزن weight	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number :	**121.7**	**114.6**	**109.1**	**105.8**	**102.8**	**100.0**	**الرقم القياسي العام :**
-Food,Beverages and Tobacco	117.0	112.0	104.7	102.4	101.0	**14.43**	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing and Foot Wear	114.8	112.0	106.6	104.9	104.0	**6.74**	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent and Related House Items	130.1	119.0	112.7	107.1	102.7	**36.14**	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture and Related Items	110.5	106.9	104.4	102.8	101.0	**7.40**	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care and Health Services	123.4	117.0	115.3	112.5	104.8	**1.85**	ـ العناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport and Communication	116.6	111.5	106.6	103.8	102.0	**14.93**	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education and Cultural Services	121.7	117.1	114.7	113.2	108.3	**10.29**	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods and Services	117.8	111.1	103.9	102.3	101.0	**8.22**	ـ سلع و خدمات اخرى

*Preliminary *أولية